ووقوع النسبة او لا وقوعها تلك النسبة دون العكس فالجزآن من القضية اديا
بعبارة واحدة طلبا للاختصار كذا في شرح الشمسية اقول اذا علمت هذا علمت
ان ما في جعل شيخنا الشارح في كبيره وشيخنا العدوي في حاشيته الجزء الرابع
الايقاع والانتزاع اي ادراك الوقوع وعدم الوقوع اذ ليس ذلك من اجزاء
القضية وبهذا بنفسه اعترض ملا احمد على الفنري في جعله ذلك من اجزائها
فاحفظه وان الاولى حمل النسبة في قول الشارح والجزء الثالث النسبة على ما يعم
النسبة بمعنى تعلق احد الطرفين بالاخر والنسبة بمعنى وقوع تلك النسبة
او لا وقوعها بحمل ال استغراقية فتكون دلالة في قوله ويسمى اللفظ
الدال عليها اعم من المطابقية والالتزامية كما فهم لدلالته على النسبة
الرابطة اي فتسمية اللفظ الدال عليها رابطة من تسمية الدال باسم المدلول
والرابطة تارة تكون اسما الخ في كلامه مخالفة لاصطلاح النحاة لان النحاة
لا يجعلون هو اسما بل قالب الاسم بل الراجح عند النحاة ان ضمير الفصل
حرف لا اسم ولا كان فعلا بل في قالب الفعل وعبارته في الكبير ثم اللفظ
الدال على النسبة المسمى بالرابطة قال هو اداة لدلالته على معنى مستقل
وهو النسبة لتوقفها على الطرفين المنتسبين كما هو شان الحرف ثم هو
قد يكون في قالب الاسم كهو في قولنا زيد هو قائم ويسمى رابطة غير
زمانية وقد يكون في قالب الكلمة اي الفعل ككان في قولنا زيد كان قائما
ويسمى رابطة زمانية اه وكذا في القطب والسعد التفتازاني في هذا البحث
انظرها في الكبير ونشير لبعضها كلفظة هو استشكله السعد
بان لفظة هو في قولنا زيد هو عالم ضمير عائد الى زيد عبارة عنه وهو
عند اهل العربية مبتدأ ثان ولا دلالة له على النسبة اصلا وان اريد
ما يسمونه ضمير الفصل والعماد فهو لا يكون في مثل زيد عالم وعلى
تقدير ان يكون فهو انما يفيد الحصر والتاكيد وتحقيق انما يكون خبر
لا نعت ولا دلالة له على النسبة اصلا والذي يفهم منه الربط في لغة العرب
هو حركات الاعرابية في حركة الرفع بمعنى ونقدر لا مقول لنا اذا
قلنا زيد عالم على سبيل التعداد بلا حركة اعرابية لم يفهم منه الربط
والاسناد واذا قلنا زيد عالم بالرفع فهم ذلك وكل هذا ماكنا متاملا في حل

هذا

هذا الاشكال و متفحصا عن حقيقة الحال في هذا المقال حتى وجدت في كتاب
الالفاظ والحروف للشيخ نصر الكفا للفارابي ما يدل على ان ليس مراده ان
لفظ هو موضوع في لغة العرب للربط ولا انها مستعملة عندهم لذلك بل المراد
ان الفلاسفة نقلوها لذلك واختار بعضهم في الجواب ان المسمى بالرابطة هو
ضمير الفصل قال ولا نسلم انه لا دلالة له على النسبة اصلا للتصريح بانه يحقق ان
ما بعده خبر لا نعت وهذا يستلزم ربط ما بعده بالموضوع ونسبته اليه
اذ كل ما اذا افاد ان هذا الشيء خبر افاد انه مستند الى موضوع واما قوله
لا يوجد في نحو زيد عالم لانه لا يدل الا على جزئي ابتداء معرفتين او نكرتين
كالمعرفتين في امتناع الحاق ال فيمكن التخلص عنه بان يقال لما كان المقصود
الاهم عند النحاة الفرق بين الخبر والتابع لم يذكروه لفظا الا اذا كان المحمول
يلتبس بالتابع للفرق بينهما وانما طرق مقصودهم بيان زيد من ذلك وهو
الربط ايضا فلم يبعد ان يكون لهم به مزيد اهتمام ويلتزموه في كل موضع
سواء ذكروه ام لا لم يذكر على ان بعض النحاة يجوز النحاة في التكون مطلقا
واستظهر اليوسي ما في كلام ذلك البعض قال ولو كان المقصود ما يكون
مبتدأ لا احتاج ايضا الى رابطة اخرى لانه مع ما بعده قضية وتلك الرابطة
الى رابطة اخرى وهكذا فيتسلسل اللهم الا ان يقال القضية التي هو
موضوعها ضمير استغنى عن الرابطة وانه لا فرق في الضمير المعود رابطة
بين ان يكون المتكلم او الخطاب او الغيبة وان الجملة الفعلية مستغنية عن كلمة
الرابطة وكذا الاسمية التي خبرها فعل نحو زيد قام لكن يجوز التصريح في هذه
بالرابطة قيل وكذا التي خبرها مشتق نحو زيد قائم لان المشتق علم يدل
على ان شيئا ما وجد المشتق منه وهو بذلك مرتبط بالموضوع افاده كله هذا
في الكبير قال وفي ظني اني سمعت من تقرير شيخنا ان الضمير المستتر في قائم
من قولك زيد قائم يدل على النسبة الى موضوع ما ونفسه هو متوسط
يدل على النسبة المعنى اه اقول مراده بالجملة الفعلية ما فعلها تام بدليل
ما ياتي قريبا كما ان منها ما يأتي الافعال الناسخة الا ما يغلب
الكلام معها اسم كعسى فانها لانشاء الرجاء وهذا التعميم يد خرقه
ليس على المشهور من انها فعل وفي كونها رابطة نظر اذ لا تدل على نفي

Copyright © King Saud University